

مبدأ المصالحة في القانون الدولي العام

م. د. حلا احمد محمد احمد

جامعة الموصل / كلية الحقوق

(قدم للنشر في ٢٠١٩/٥/١٤ ، قبل للنشر في ٢٠١٩/٦/١١)

ملخص البحث:

تطور "على مر السنين، مفهوم المصالحة التابع للأمم المتحدة لتلبية مطالب النزاعات المختلفة وكانت أهداف المصالحة الذي تضطلع به الأمم المتحدة قد شهدت النور في وقت كانت فيه الحرب الباردة كثيراً ما تشل عمل مجلس الأمن، وكانت مقصورة بالدرجة الأولى على توفير دعم جوهري للجهود المبذولة الرامية إلى عدم العودة بالنزاع والصراع إلى الوراء". ونلاحظ "أنه خلال مرحلة الحرب الباردة قصد بـ "المصالحة" نوعاً محدداً من الأنشطة الدولية يتضمن قدرة أطراف النزاع أو الصراع على قبول الصلح بموافقة الأطراف المعنية وذلك من خلال آليات غير قضائية محددة قد تكون عن طريق التعويضات أو الترضية وهي آليات محايدة ولا تعتمد على آليات قضائية كاللداوى الجنائية ولجان التحقيق الدولية وغيرها، وقد تم تحديدها في البداية بنوعين التعويض "النقدي" "المادي" و"الترضيات" أو "الاعتذار الرسمي". ولكن مع انتهاء الحرب الباردة شهد النظام الدولي مجموعة من المتغيرات طالت هيكله وطبيعة موازين القوى فيه والعلاقات بين أطرافه، وقد تركت هذه المتغيرات بصماتها على منظومة المصالحة الدولية إذ انها استندت إلى آليات قضائية لحاسبة ومعاقبة منتهكي حقوق الانسان؛ ولكن تجدر الإشارة إلى أن تأثيرات هذه المتغيرات لم تكن كلها تدفع باتجاه تطوير منظومة المصالحة الدولية التي حققت نجاحات مبهرة كما كان لها إخفاقات مدوية".

Abstract:

After "establishing the rules of international humanitarian law and completeness become what occupies the thoughts and minds of the researchers of the effectiveness of those legal rules then you can create the international community International Humanitarian Law with a view to alleviating the scourge of war and to deter violators of the rules of international humanitarian law ". That "international humanitarian law without the mechanics of the implementation becomes just an expression of ideas and ideal, and to add the effectiveness of the rules must be the mechanics for its implementation and ensure respect for, and those mechanisms may be supervisory or regulatory or deterrent or even a lawsuit to implement the rules of international humanitarian law in case of violation of the rules car to own especially with regard to the protection of civilians and disseminating the rules of international humanitarian law ". On The "despite the existence of rules of international humanitarian law which are comprehensive and detailed, consensus observed on the basis of the ratification of the rules and acceptance of the fiber of their own which is a complete system of protection but it is unfortunately accompanied by a tendency overall towards the omission of the implementation by or with the permission of her ".

المقدمة

أولاً: التعريف بالبحث_

يعتبر مفهوم المصالحة الذي تضطلع به الأمم المتحدة أداة سلمية أنشأتها المنظمة الأممية بعدها وسيلة لمساعدة بلدان مزقتها النزاع بتوفير الشروط اللازمة لسلام دائم، ومع أن عبارة "المصالحة" لم ترد في ميثاق الأمم المتحدة، إلا أن القس "ديسموند توتو" أول من أسس لفكرة المصالحة في القانون الدولي وكان الهدف من عمليات المصالحة هو تسليط الضوء على جرائم القتل والتعذيب التي تمت أثناء حكم "الابارتيد" عام ١٩٦٠-١٩٩٣؛ وتدرج المصالحة تحت "الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة"، في موضع الحلول التقليدية لحل المنازعات سلمياً كما ورد في الفصل السادس.

ثانياً: "اشكالية البحث: _

"كشفت فترة الحرب الباردة التي تميزت باندلاع نزاعات داخلية في دول عديدة من العالم والتي تميزت في الغالب بعدم التكافؤ بين المتحاربين، وتجنب المعركة التقليدية والاستهداف المتعمد للمدنيين عن الحاجة إلى إعادة النظر مجدداً في مبدأ التسوية السلمية الدولية والوظائف التي تؤديها، حيث حدث تغيير حقيقي في حل النزاعات ومنع العودة إليها من جديد".

وتنطلق اشكالية" الدراسة من توضيح التغير الذي طرأ على وسائل الفصل السادس السلمية في حل النزاعات والصراعات الدولية وغير ذات الطابع الدولي واصبح هناك وسائل متعددة الأهداف حيث كان الدور التقليدي يقتصر على حل المنازعات بالمفاوضات او الوساطة او المساعي الحميدة بل وحتى إلى اعتماد اسلوب التوفيق والتحكيم وظهرت وسائل أكثر نجاحاً وفاعلية في المجتمع الدولي تعتمد على تحقيق المصالحة الحقيقية الفعلية".

ومن ثم فانا "نروم معالجة هذه الإشكالية بدراسة الوظيفة السلمية لمنظمة الامم المتحدة في ظل المتغيرات الدولية وصولاً إلى تحليل مفهوم المصالحة الدولية والاليات المتبعة لتحقيق المصالحة الدولية ويكون ذلك من خلال ضرورة معالجة اوجه القصور ومظاهر العجز في القانون الدولي التقليدي هذا سيقودنا إلى إيجاد بعض البدائل وحلول اضافية سلمية تمنع عودة النزاعات والصراعات بين الدول نفسها من جهة وبين افراد الشعب نفسه من جهة اخرى".

ثالثاً: "فريضة البحث: _

"قامت منظمة الامم المتحدة باتباع وسائل سلمية بالاستناد إلى" الفصل السادس من ميثاق الامم المتحدة "كانت إلى حد كبير ناجحة وفعالة انتهت صراعات ونزاعات كثيرة"، وكان "لابد

خامساً: هدف البحث:ـ

جاء "ميثاق الأمم المتحدة خالياً من الإشارة الصريحة إلى مفهوم المصالحة، الذي ظهرت عملياته كمحاولة للوفاء بمتطلبات المجتمع الدولي في لحظة معينة، وعليه يمكن القول إن عملية المصالحة الدولية قد ظهر إلى الوجود أولاً كممارسة ثم تمت صياغته وبلورته ك مفهوم".

سادساً: نطاق البحث:ـ

ان نطاق دراستنا سيركز على بحث وتحليل" المسائل المتعلقة بالتغيير الذي حل بمهام منظمة الأمم المتحدة في وسائل التسوية السلمية بعد انتهاء الحرب الباردة" والذي لا يقتصر على "المفاوضات والمسامحة الحميدة والوساطة والتوفيق والتحكيم بل يمتد ليشمل جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية مثل اعادة المهجرين ونزع سلاح المتحاربين وتسريحهم واعادة دمجهم وتحقيق الصلح والسلام بين مكونات الشعب الواحد".

سابعاً: منهجية البحث:ـ

اعتمد البحث على:ـ

١_ المنهج التاريخي في دراسة مفهوم المصالحة الدولية .

للمنظمة الدولية ايجاد وسيلة جديدة تمنع عودة النزاعات مجدداً وتدعو إلى السلام الدائم ومساعدة الدول والشعوب على الاستقرار واعادة النظام وبناء مؤسسات ديمقراطية".

وكان من " شأن النجاح العام لهذا المفهوم أن رفعت احيانا الامال المعلقة على دور الامم المتحدة في تحقيق المصالحة الدولية . فما هو مفهوم المصالحة ؟ وما هو دور الامم المتحدة في عمليات المصالحة ؟ وما هي الاليات المتبعة لتحقيق عملية مصالحة حقيقية وواقعية" ؟.

رابعاً: اهمية البحث:ـ

بعد " أن اصبحت الامم المتحدة أكثر تماساً مع الكثير من النزاعات التي شهدتها ويشهدها العالم وغدت منظمة الامم المتحدة مركزاً للبحث في تلك المنازعات سعياً للوصول إلى حلول وتسويات وباعتبار أن الكثير ينظر إلى منظمة الامم المتحدة من خلال الامكانيات الموجودة لديها والتي تمكنها من القيام بدور الوسيط بين اطراف النزاع وقد قامت بهذا الدور فعلاً في عدد من النزاعات". ونجد أن دور "منظمة الامم المتحدة في عملية المصالحة الدولية تحده مصالح الدول الكبرى والمنتفذة في مجلس الأمن فوجدتها تنأى عن التعامل مع بعض النزاعات التي تلحق ضرراً بمصالح الدول الكبرى مما اثر على سمعة ومكانة المنظمة الاممية".

م.د. د. حلا احمد محمد احمد: مبدأ المصالحة في ...

وتكون مهمتها بحث كافة جوانب الخلاف واقتراح الحل الذي تراه مناسباً".^(١)

والمصالحة هي من " الاجراءات السلمية التي يتضمنها ميثاق الامم المتحدة ضمن الفصل السادس من الميثاق وقبل تفاقم الازمة والموقف وتحوله إلى نزاع اشد خطورة من الحالة التي عليها"^(٢).

وللبحث في المفهوم القانوني للمصالحة تقسم المبحث إلى مطلبين يتناول المطلب الاول تعريف المصالحة ويخصص المطلب الثاني لمكونات المصالحة الدولية.

المطلب الأول

تعريف المصالحة

لتناول تعريف المصالحة لابد لنا من تعريف المصالحة لغة والمصالحة في القانون الدولي العام وعليه قسمنا هذا المطلب إلى فرعين يتناول الفرع الاول تعريف المصالحة لغة ويخصص الفرع الثاني لتعريف المصالحة وفق قواعد القانون الدولي العام.

الفرع الاول: تعريف المصالحة لغة: _

(١) د. محمد المجذوب، القانون الدولي العام، الطبعة السادسة، ٢٠٠٧، منشورات الحلبي الحقوقية، ص ٨٠٣.

(٢) د. محمد المجذوب، القانون الدولي العام، المصدر السابق، ص ٨٠٣.

٢_ اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي التحليلي لتحليل الاليات الدولية القضائية وغير القضائية المتبعة في عملية المصالحة الدولية.

٣_ واخيراً اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لعملية المصالحة الدولية من خلال الاشارة إلى النموذج الالمانى الدولي في تحقيق المصالحة الدولية.

ثامناً: _ هيكلية البحث: _

تقتضي معالجة موضوع البحث تقسيمه إلى ثلاث مباحث، فضلاً عن المقدمة والخاتمة _ وهي: _

المبحث الاول _ المفهوم القانوني للمصالحة الدولية.

المبحث الثاني: _ دور الامم المتحدة في عملية المصالحة الدولية.

المبحث الثالث: _ الاليات الدولية المتبعة لتحقيق عملية المصالحة الدولية.

المبحث الأول

المفهوم القانوني للمصالحة الدولية

المصالحة هي " وسيلة ترمي إلى تحقيق الصلح والوصول إلى حل وإحالة الخلاف القائم بين دولتين أو أكثر او بين الافراد انفسهم على لجنة خاصة تتكون عادة من أشخاص يعينهم أطراف النزاع

الفرع الثاني: _ تعريف المصالحة وفق قواعد القانون الدولي: _

المصالحة في القانون الدولي العام تعني "الاتفاق الذي يعقده المتنازعون ليفضوا نزاعًا قائمًا أو متوقعًا بتنازل كل منهم عن شيء من مطالبه" ويجد آخرون أن المصالحة تعني "تسوية النزاع بتراضي الطرفين عن طريق الوساطة".^(٤)

على أن الاصل القانوني "للمصالحة هو الاتحاد ما بين البرلمانات الذي تم انشاؤه عام ١٨٨٩ الذي اعتمد على مبدأ التحكيم أي

بيروت ، ١٩٧٨ ، ب.ت ، ص ٤/١٣١؛ محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، مكتبة لبنان، المجلد الأول، ١٩٨٦، ص ٣١١؛ محمد بن محمد بن عبد الرزاق المرتضى الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، طبعة الكويت، الجزء الأول، طبعة المطبعة الخيرية، مصر، ١٨٨٨، ص ٣٣٩؛ ينظر الأزهرى ابن منصور محمد بن احمد الأزهرى، تهذيب اللغة، تحقيق احمد عبد العليم البردوني، القاهرة، سجل العرب، ب.ت، ص ٤٤٧/١٢؛ الفيروز ابادي، القاموس المحيط، القاهرة، الحلبي وشركاه، ب.ت، ص ٤/١٣٠.

(٤) عمرو جمال الدين ثابت، مفاوضات السلام وديناميكية الصراع العربي-الإسرائيلي، دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد ٤٣، ص ٧. زياد الصمادوي، حل النزاعات، نسخة منقحة للمنظور الأردني، برنامج دراسات السلام الدولي، جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة، كوستاريكا، ٢٠٠٩، ص ٥٥؛ د. عصام العطية، القانون الدولي العام، العاتك لصناعة الكتب، الطبعة الثالثة المنقحة، ٢٠١٠، ص ٥٨٥.

المصالحة في اللغة مأخوذة من الاسم "مُصَالِحَةٌ مصدر صَالِحٌ" و"المُصَالِحَةُ تعني المُسَالِمَةُ، المُصَافَاةُ، وإِزَالَةُ كُلِّ سَبَابِ الخِصَامِ" والفعل "صَلَحَ مصدر الفعل صَلَحَ لِيَصْلَحَ وَيَصْلُحَ، صَلَاحًا وَصَلَاحِيَةً وَصُلُوحًا، فهو صَالِحٌ، والمفعول مَصْلُوحٌ له" و"صَلَحَ أَمْرُهُ أَوْ حَالُهُ صَارَ حَسَنًا وَزَالَ عَنْهُ الفَسَادُ، عَفَّتْ، فَضَلَ من آمَنَ وعَمِلَ صَالِحًا" و"صَلَحَ له الأَمْرُ ناسبه ولاءمه ووافقه" "وَيَصْلُحُ لِهَذَا العَمَلِ يُنَاسِبُهُ" و"صَلَحَ فِي عَمَلِهِ لَزِمَ الصَّلَاحَ" و"صَلَحَ الشَّيْءُ كَانَ نَافِعًا أَوْ مُنَاسِبًا" و"صَلَحَ فَعَلَ صَلُحًا يَصْلُحُ، صَلَاحًا وَصَلَاحَةً وَصَلَاحِيَةً وَصُلُوحًا، فهو صَالِحٌ "صَلَحَ الحَاكِمُ كَانَ ذَا خَيْرٍ وَمُنَاسِبًا فِي حُكْمِهِ" و"صَلَحَتْ حَالُهُ فَضَلَتْ، عَفَّتْ، عَادَتْ إِلَى صَوَابِهَا، صَارَتْ حَسَنَةً وَزَالَ عَنْهَا الفَسَادُ مَنْ سَلِمَتْ سَرِيرَتُهُ" و"صَلَحَ فَعَلَ صَلُحًا يَصْلُحُ، تَصْلِيحًا، فهو مُصَلِّحٌ، والمفعول مُصَلَّحٌ صَلَحَ الشَّيْءُ أَصْلَحَهُ، أَزَالَ فِسَادَهُ، أَعَادَهُ إِلَى حَالَتِهِ الأُولَى وَأَزَالَ عَنْهُ العَطَبَ صَلَحَ العَامِلُ الأَلَّةَ صَلَحَ المَعْلَمُ أخطَاءَ التَّلَامِيذِ قَوْمَهَا وَصَحَّحَهَا".^(٣)

(٣) ابن منظور، لسان العرب، إعداد وتصنيف يوسف خياط ونديم مرعشلي، المجلد الثاني، بيروت، ص ١٨١ وما بعدها؛ احمد بن محمد بن علي الفيومي المقرئ، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، مكتبة لبنان، المجلد الأول، ١٩٨٧، ص ٢٨٦؛ الفيروز ابادي: القاموس المحيط، دار الفكر، المجلد الرابع

م.د.د. حلا احمد محمد احمد: مبدأ المصالحة في... .

الاعتذارات الرسمية عن الانتهاكات التي وقعت فترة النزاعات والصراعات المسلحة دولية كانت ام غير ذات طابع دولي". ويكون الهدف من عمليات المصالحة هو "الإقلاع عن تكرار ما وقع في الماضي من مظالم وتعذيب واختفاء قسري او الاعتقالات التعسفية".^(٦) ولتناول مكونات المصالحة الدولية تقسم المطلب إلى فرعين يتناول الفرع الاول خصائص المصالحة الدولية ونكرس الفرع الثاني للحديث عن تطبيق لعملية المصالحة من خلال الاشارة إلى النموذج الالماني.

الفرع الاول: _ خصائص المصالحة الدولية: _

حاول الباحثين في "القانون الدولي العام وفي اطار العلاقات الدولية شرح وتوضيح مفهوم المصالحة" وتوضيح لاهم الخصائص التي يجب أن تتوافر فيها ومن خلال البحوث والدراسات المستفيضة توصلوا إلى مجموعة من الخصائص يمكن ادراج اهمها بالاتي: ^(٧)

- ١_ "المصالحة لا تهدف فقط إلى حل النزاع بل إلى تجاوزه".
- ٢_ تفترض عملية المصالحة اعتراف الطرف المسبب للضرر بالحقوق.

^(٦)مدونة طالب الدكتوراه في الفلسفة السياسية فهد بن ناصر الدرسوني، المصدر السابق، ص٣.

^(٧)المصدر السابق اعلاه، ص٣.

بإمكان" ذهاب الدول إلى التحكيم من اجل حل الخلافات القائمة بينها ولكن بظهور جوانب الضعف في طريقة التحكيم ظهر الحديث عن مصطلح المصالحة"، ومهما كانت المصالحة قريبة جدا من التحكيم الا اننا نرى انها مصطلح حديث فضلا عن انها شيء اخر لا تعتمد على الدول فقط بل تستند إلى الشعوب ايضا ويقول المؤرخ "سوفوكليس أن الشعوب لا تعلم الحكمة من الكتب بل من الدموع ولذا فان هدف المتصارعين دوماً هو السلام والامن والاستقرار"^(٥)

المطلب الثاني

مكونات المصالحة الدولية

من الركائز الضرورية التي تعتمد عليها المصالحة "اعادة ادماج منتهكي حقوق الانسان وسحبهم إلى المفاوضات والمناقشات والمصالحة من خلال المساعي الحميدة التي يتم اعتمادها بل واعتمدت من اغلب الدول التي شهدت انتهاكات وتجاوزات لحقوق الانسان". ويكون المرتكز الاول لعملية المصالحة هو" تنظيم جلسات الاستماع المفتوحة والعلنية، ووضع برامج التعويضات المادية والمعنوية، وتقديم

^(٥)مدونة طالب الدكتوراه في الفلسفة السياسية فهد بن ناصر الدرسوني، مبدأ المصالحة في العلاقات الدولية، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٣/ ابريل /٢٠١٦، منشور على شبكة الانترنت، ص٣.

. <https://democraticac.de/?p=51654>

الفرع الثاني: النموذج الألماني كتطبيق للمصالحة الدولية:ـ

وجدت الصراعات والنزاعات التي حدثت بين الدول نهاياتها في "معاهدات الصلح ومعاهدات السلام والتحكيم"^(٩)، وكانت تلك المعاهدات عبارة عن هدنة^(١٠) تؤدي إلى توقف الحرب ولم تكن هناك مصالحة صادقة بين الأمم والشعوب وتبع عن تلك المعاهدات "مؤتمر فيينا وتمثلت المصالحة الدولية في تلك الفترة في مبدأ تغير التحالف إلى التصالح بين طرفين لمواجهة الطرف الثالث" وكان ذلك "بتصالح الاسكندر المقدوني مع اثينا لغزو بلاد الفرس"؛ وتعد المانيا النموذج الدولي الواقعي للمصالحة "اذ

٣_ يجب أن تصاحب عملية المصالحة العفو والتسامح بهدف العيش بسلام وامان .

٤_ من خصائص المصالحة الحقيقية التوجه إلى عملية البناء والاعمار وعدم التردد او الخوف من عودة الماضي المؤلم .

٥_ يجب أن تكون الخاصية الاله في عملية المصالحة التفكير بالمستقبل البناء وعدم اللجوء إلى الحروب مرة اخرى.^(٨)

وبتقديرنا فان للمصالحة الدولية مجموعة من العناصر الضرورية

التي يجب أن تتوافر فيها ونرى أن من اهم تلك العناصر ما يأتي:ـ

١_ ترسيخ القيم الديمقراطية المدنية وتأكيد اهمية العدالة

الإجتماعية والمساواة والتسامح والحوار واحترام جميع مكونات

الشعب الواحد .

٢_ نشر ثقافة التعايش السلمي بين مكونات الدولة

الواحدة .

٣_ خلق الظروف ونهية البيئة المناسبة للتسامح والتصالح .

٤_ قبول التعددية الدينية والقومية والثقافية داخل المجتمع

الواحد .

^(٩) تضمنت معاهدات الصلح المعقودة بين عامي ١٩١٩ و١٩٢٣ مجموعة من التقلات الاقليمية المهمة واقرت على عاتق الدول المغلوبة تعويضات مالية ثقيلة"د. عبد الحسين القطيفي، القانون الدولي العام، الجزء الاول، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٠، ص٣٢٦ .

^(١٠) الهدنة تعني توقف العمليات العسكرية لفترة يتفق الأطراف عليها، وقد تكون الهدنة عامة تشمل الجبهات ومختلف الأسلحة البرية والبحرية والجوية وقد تكون جزئية تشمل قطاعاً أو جبهة معينة أو سلاحاً معيناً ومن أهداف الهدنة رغبة الأطراف المتصارعة في محاولة الوصول إلى حالة السلام الدائم ومهما يكن من أمر فإننا نؤكد أن الهدنة العسكرية لا تعني حالة السلام الدائم . " د. احمد سويلم العمري، أصول العلاقات السياسية الدولية، الدولة والفرد في الأسرة الدولية، مكتبة الانجلو مصرية الطبعة الثالثة، ١٩٥٩، ص١٤٥ .

^(٨)مدونة طالب الدكتوراه في الفلسفة السياسية فهد بن ناصر الدرسوني، المصدر

السابق، ص٣ .

م.د.د. حلا احمد محمد احمد: مبدأ المصالحة في . . .

والاجتماعي تمت لتشمل القيام بعملية التسريح ونزع السلاح وإعادة الاستيعاب ويتضمن الجانب التقني النفسي لوجسيتيات إبقاء العناصر في مخيمات منفصلة"، ونزع سلاحهم في أن واحد،"في حين يتعلق الجانب التحويلي(الروحي)من العملية بكيفية ومتى وأين تشكل الميليشيات جزءاً من منظومة الدفاع المدني وطبيعة هذه المؤسسات الأمنية ودورها".^(١٣)

"اما المنظور الاجتماعي والاقتصادي لعملية المصالحة فيتعلق بمنح العناصر المسرحة فرصة للبدء من جديد ويتم عادة ذلك عبر المساعدة المالية او التدريب على مهن جديدة ومن المهم أن يترافق هذا الامر مسألة التهيئة النفسية ايضا سواء من خلال رسائل دينية ينقلها رجال الدين او المؤسسات الدينية او نشر مقررات من قبل مراكز متخصصة،بينما يتضمن الجانب التحويلي من العملية تخطيطا لاقتصاد ما بعد النزاع ولمعالجة البطالة وتطوير المصادر وتوزيعها بطرق تدعم الجهود الباني لعملية المصالحة ويتم عن طريق منح قروض لمجموعات صغيرة من جماعات مختلفة او انشاء نشاطات اقتصادية محدودة النطاق،وتعد هنا مسألة التنمية الاقتصادية العاجلة بعدا رئيسا لعملية

^(١٣) شيفان كلاوس، معالجة النزاعات دليل تدريبي للمرشدين، ترجمة يوسف حجازي، مركز تدريب وتشبيك النشاط اللاعنفي؛ الطبعة العربية الاولى، رام الله، ٢٠٠٦، مركز الشرق الاوسط للديمقراطية والاعنف، ص ٢٢_٢٣.

تمكنت من الانتقال إلى الدول المجاورة وبدأ التقارب من فرنسا التي تعد العدو الاول لألمانيا وامتدت لتشمل جميع انحاء القارة الاوروبية؛ في تلك "اللحظات ادركت المانيا أن الحروب والنزاعات المستمرة تؤدي إلى الخراب والدمار والهدم المستمر"^(١١). "وابرمت فرنسا اتفاقية دولية مع المانيا لتحقيق المصالحة الدولية الحقيقية والواقعية"^(١٢).

المبحث الثاني

الامم المتحدة ودورها في عملية المصالحة الدولية

تتضمن عملية المصالحة" أربعة أبعاد ضرورية ومميزة هي "البعد الاجتماعي والسياسي والنفسي والروحي وهذه الأبعاد كلها منظورا محددًا يجب مراعاته في سياق العملية ففي المنظور السياسي

^(١١) وقد لعب اشخاص دورا كبيرا في عملية المصالحة "منهم مونييه وروبرت شومان وديغول واخرون وكانت أوروبا قد توجهت إلى عملية المصالحة الدولية بعد عدم قدرتها على منافسة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي سابقا".

^(١٢) مبدأ المصالحة في العلاقات الدولية، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، منشور على شبكة الانترنت، ص ٣. <https://democraticac.de/?p=51654> وكانت اتفاقية

"الابليزي عام ١٩٦٣" هي اتفاقية المصالحة الدولية بين فرنسا والمانيا وعدت الاتفاقية بمثابة تكريس لجهود المصالحة بين الدولتين وتم على اثر تلك الاتفاقية عقد اجتماعات دورية على مستوى الحكومتين".

أن التحدي الذي تفرضه المصالحة يتمثل في " فتح الفضاء الاجتماعي الذي يسمح للأفراد والمجتمعات ككل ويشجعها على الاعتراف بالماضي والحزن على الحسائر واضفاء المشروعية على الامحسوس والاعتراف بالاطء والتقدم باتجاه ترميم العلاقات المهمشة".^(١٥)

وتنوع الفترات الاولى التي تعقب انتهاء النزاعات باشكاله المختلفة فقد تكون نتيجة ممارسات اطراف مختلفة فيما بينهما تتج عنها تغيير لواقع العلاقة ،اذ انها تتسم في معظم البلدان بدرجة كبيرة من انعدام الأمن والقلقل السياسية ،"ويمكن أن تتواصل الازمات الانسانية والانتهاكات المستمرة لحقوق الانسان حتى بعد الوقف الرسمي للاعمال العدائية". وهنا يبدأ دور الامم المتحدة في عمليات المصالحة المجتمعية .

ومن اجل البحث في دور الامم المتحدة في المصالحة تقسم المبحث إلى اربعة مطالب يتناول المطلب الاول قيام الامم المتحدة بفعل من شأنه البدء بعملية المصالحة،ويبحث المطلب الثاني في عملية التحضير للمصالحة ويكرس المطلب الثالث للحديث عن التصميم

المصالحة لانها تؤدي إلى تغيير الواقع الاقتصادي لمناطق النزاعات وتؤدي ايضا إلى ابتكار وخلق فرص عمل جديدة للسكان".^(١٤) ويتعامل "البعد الاجتماعي النفسي مع مجموعة اخرى من الاهتمامات الهادفة إلى التحويل والمصالحة وهنا ينظر إلى الشخص الخارج من النزاع على انه شخص يتعامل مع عواطف متراكمة وصدمة هائلة وبالنسبة إلى هذا الشخص هناك اسئلة شخصية حول الهوية والقيمة الشخصية وقد يكون هذا الانسان مكروه من قبل الاخرين بسبب اعماله وربما يكون هناك مشاعر من الغضب والكراهية والفقذ يعزوها إلى الاخرين ،وقد تكون هناك حاجة للحزن على فقدان العائلة والاصدقاء والشباب والعمر أي أن مرحلة المصالحة تمثل أكثر من مرحلة الانتقال من الادوار الاجتماعية بل انها تتضمن تحول الفرد نفسه" ومصالحته مع نفسه اولا ومن ثم مصالحته مع مجتمعه .

ويشير "ليديراخ إلى هذا البعد بالبعد النفسي الذي يعني الانتقال إلى ماوراء القضايا إلى لقاء مع الذات والاخر ويتضمن استعدادا للاعتراف بالحقيقة والالم المتأتي من الظلم المعاني وافتاحا لمنح الصفح وقبوله".

^(١٥) جون بول ليديراخ ، ما بعد العنف بناء سلام دائم في :ارمن

باليان(اعداد)حل النزاعات ،مقالات مختارة ترجمة رفيق صبيح وعبد الرحمن الياس ،الشبكة اللبنانية لحل النزاعات ،بيروت ،د.ت ص١٠٦ .

^(١٤) انطونيو تشاينر وماثا ميناو،تحليل التعايش معا ،ترجمة فؤاد السورجي ،دار

الاهلية للنشر والتوزيع ،عمان ٢٠٠٦ ،ص١١٢ .

المطلب الثاني

عملية الشروع والتحضير للمصالحة

تسلزم "عملية المصالحة الشروع والتحضير لها" ويتم ذلك بضرورة تأهيل الناس للقيام بفعل افضل "وهذا العنصر يرتبط بالتدريب وتمهيد الطريق ويعتبر ليديراخ أن التصميم على المصالحة يتم على الصعيدين البيئوي والاجتماعي مثل امتلاك الناس لكيفية بناء الانظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية بعد أن يسود السلام".^(١٧)

وهذا الفعل يتم "باقامة الدورات والمؤتمرات التثقيفية والتعليمية والقانونية والاجتماعية التي تسهم في التحضير والشروع بالمصالحة المجتمعية واعادة بناء الانسان والنسيج الاجتماعي والبدء بالتحضير لدمج مكونات المجتمع مع بعضها والسعي لاعادتها إلى مناطقها الاصلية عن طريق اعادة الاعمار والبناء".

وقد استند "برنامج الامم المتحدة الانمائي بالتحضير والشروع لعمليات المصالحة المجتمعية باتباع ثلاث طرق" من ابرزها: _

١- "انشاء لجان سلام محلية الهدف منها تعزيز الثقة بين المواطنين والحكومة وتفعيل اليات المصالحة المجتمعية وزيادة الوعي المجتمعي".

^(١٧) جون بول ليديراخ، المصدر السابق؛ ص ١٠٦.

لتحقيق المصالحة، ويبحث المطلب الرابع في الجهات الوطنية والدولية المساهمة في عملية المصالحة.

المطلب الاول

قيام الأمم المتحدة بفعل من شأنه البدء بعملية المصالحة

"أن انتهاء النزاع والعمليات العسكرية لا يعني بالضرورة البلوغ إلى حالة السلام فكثيرا ما يستمر عدم التوافق السياسي وانعدام الثقة بين السكان المحليين او قد تبقى الاسباب الجذرية للنزاع قائمة وقد تزداد التوترات مع عودة السكان إلى منازلهم المدمرة او المحتلة ومن شأن الافلات من العقاب على الجرائم والفضائع الجسيمة بما فيها العنف الجنسي والجسماني والتي تكون قد ارتكبت اثناء النزاع او بعده أن يعرض جهود السلام والبناء والاعمار إلى تهديد خطير وهذا يضيف ضرورة الاستعجال بالقيام بفعل لازالة الاوضاع المسببة للصراع والنزاع".^(١٦)

^(١٦) خضر كوو علي دولي ، دور المحطات التلفزيونية في بناء السلام ،دراسة

ميدانية في كركوك ،رسالة ماجستير ،كلية القانون ،جامعة دهوك، ٢٠١١ ،ص

المطلب الثالث

العزم والتصميم لتحقيق المصالحة

يعد هذا العنصر الأهم لعمليات المصالحة الدولية إذ أنه يربط العمل الفوري بالأهداف الطويلة الأمد " أي أنه يرتبط التحضير بالبدء بالعمل والمباشرة بالإجراءات الحقيقية لاتمام عملية المصالحة المجتمعية" ويتضمن وضع الأطر الاستراتيجية لمستقبل منشود ويدفع إلى التفكير النقدي في عمليات التغيير المطلوبة للانتقال من الأزمة المباشرة إلى الأمل على المدى الطويل ويكون ذلك من خلال النظر إلى المستقبل والانتقال من انظمة مدفوعة بالازمات إلى انظمة مستجيبة للازمات"، وتعني عبارة "مستجيبة للازمات القدرة على ادراك الأزمة وفي أي مرحلة كانت وتوفير فرصة لزيادة الإمكانيات التي تستجيب إلى الحاجة الفورية من خلال التحرك الشامل نحو التغيير المنشود".^(١٩)

أن النظام الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والتربوي والديني يتغير برمته" بتغير الزمان والمكان والظروف" وتظهر "حقائق ورؤى مستقبلية ويبقى الناس الخارجين من سنوات العنف في حلقات

()John Paul Lederach Civil Society and Reconciliation Conflicyt Transformation the Little book of justice & conflict Good Books

Washington 2003845 .

٢- "التركيز على الضحايا الذين سقطوا جراء العمليات الارهابية ومساعدة عوائلهم والتضامن معهم وتسجيل ونشر اراء الضحايا ولا سيما فيما يتعلق بحقوق الانسان والانتهاكات الصارخة لتلك الحقوق التي وقعت من قبل الجاميع الارهابية".

٣- "تطوير مراكز الاستشارات المدنية والنفسية والسعي لخلق قاعدة شعبية من الناشطين والاكاديميين".^(١٨)

^(١٨) قدمت الامم المتحدة مشاريع اعمار واعادة في العراق بعد انتهاء عمليات الحرب اذ تفقد السفير الامريكى في العراق دوغلاس سيليمان والممثل والمقيم لبرنامج الامم المتحدة الانمائي ليز غراندي وهو الذي يعد ممثل الامن العام للامم المتحدة لبرنامج الامم المتحدة الانمائي منطقة سهل نينوى اذ زارا منطقة الحمدانية وكركمليس واكدوا على أن الامم المتحدة تعمل على اعادة الاعمار والاستقرار للمناطق المحررة موضحا أن دور الامم المتحدة ينصب على التمويل والاعداد لمشاريع الاعمار موضحا أن الامم المتحدة قدمت منذ العام ٢٠١٥ مبلغ قدره ١٩٠.٣ مليون دولار لاعادة الاستقرار والاعمار في مناطق سهل نينوى المحررة ويشمل ذلك مساهمة بلغت قيمتها ٧٥ مليون دولار تم تقديمها مؤخرا والتي خصصت الولايات المتحدة جانبا منها للمشاريع القائمة تحديدا في سهل نينوى بتحقيق المصالحة بين مكونات محافظة نينوى كما تعهدت بتقديم مساهمة اضافية قدرها ٧٥ مليون دولار لعام ٢٠١٨" واكد السفير الامريكى في العراق دوغلاس سيليمان أن للامم المتحدة دورا قياديا في اعمار المناطق المحررة".

أن المصالحة هي "عملية تغيير وإعادة تعريف للعلاقات تدفع إلى ما وراء حل قضية معينة ونحو اطار يرسخ هذه القضية في سياق ذي نطاق اوسع وكذا الاسباب الجذرية التي تشكل اساس التعبير الدلالي على النزاع"^(٢١) فعملية المصالحة هي عملية اقامة علاقات انسانية مجتمعية واقعية تعتمد على الانسان ذاته وعلاقاته بغيره وتبرز اهميتها "اهمية عملية المصالحة " من خلال الاشكال التي يمكن أن تظهر بها فقد تظهر عمليات المصالحة " بالتعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والدينية"^(٢٢) او قد تكون بالحوار ونشر ثقافة السلام واشاعة روح المحبة والوثام والمودة والتالف والحنين إلى الوطن،"ان عملية المصالحة تحتاج إلى تحرك يتجاوز جهات عدة ويجب التحرك وراء توجيه قصير الامد اللازمة وبالتجاه تطوير القدرة على التفكير في تصميم التغيير الاجتماعي على امتداد عقود مقبلة وبالتالي يجب تجاوز تركيز هرمي على السياسية إلى بناء مقارنة واسعة العضوية تخلق فضاءً للمسؤولية والملكية والمشاركة الحقيقية في عملية المصالحة الحقيقية"؛ "ومن هنا يجب

مفرغة ولهذا فان الطبيعة البشرية ميالة إلى التمسك بالبشرية بدل الانتقال إلى الجهول".

أن" عملية المصالحة المجتمعية تقع على عاتق المجتمع الدولي برمتها سواء عن طريق منظمة الامم المتحدة او منظمات المجتمع المدني او المنظمات غير الحكومية" وتتطلب عملية المصالحة المجتمعية التفكير والتحليل والبحث في انهاء المشكلة الاجتماعية وفي كيفية انهاء "الاشياء غير المرغوبة وايجاد حلول ابداعية لمشكلات بعينها واستخدام الاثني معا لبناء شي مرغوب فيه"، وهذا "التفكير والتحليل والكشف المجتمعي الاوسع نطاقا يشار اليه بعملية المصالحة" و"تسهم في تلك العملية منظمات المجتمع المدني ووسائل الاعلام من خلال اشراك الناجيين من النزاع في اخبار قصصهم وما يمكن للنزاع أن يسببه للهوية والوجود عن طريق اقامة حوارات مشتركة تتفق عليها وسائل الاعلام او مؤسسات المجتمع المدني وتهيئ الارضية المناسبة للعمل الجماعي بمساهمات بسيطة ضمن حلقات الحوار لتمتد إلى نقاشات عميقة حول كيفية الاستفادة في عمليات المصالحة واعمار الانسان ذاته".^(٢٣)

^(٢١) جون بول ليدبراخ، المصدر السابق، ص ١٠٦.

^(٢٢) اروي سفير، السلام أولا، تحديث مسارات السلام، ترجمة بدر عقيلي، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨؛ ص ٩٧.

^(٢٣) سنثيا سامبسون واخرون، المقاربات الايجابية لبناء السلام، ترجمة فؤاد سورجي، دار الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٧، ص ٤٧٠.

الجهات التي تتولى عملية المصالحة تقسم المطلب إلى اربعة فروع يتناول الاول الدور الدولي في تحقيق المصالحة ويكرس الثاني لدور المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني في تحقيق المصالحة ويخصص الثالث لدور المجالس المحلية الدينية والاجتماعية والادارية في تحقيق المصالحة ويكون الحديث في الرابع عن دور لجان التحقيق في تحقيق المصالحة.

الفرع الاول

الدور الدولي في تحقيق المصالحة

يعد المجتمع الدولي ممثلا بمنظماته ولا سيما "منظمة الامم المتحدة" واحد من الجهات التي تساهم مساهمة رئيسة في عمليات "تحقيق المصالحة ويظهر ذلك الدور باشارك جميع الاطراف المعنية والمتأثرة بالنزاع سواء على مستوى الزعمات او القاعدة الشعبية او في جهود اعادة البناء والاعمار والمصالحة" (٢٤)

لقد اكتسبت الامم المتحدة خبرة كبيرة في مجال التصدي والوقوف لجميع صنوف العجز الرئيسة التي تعاني منها المجتمعات التي مزقتها الحرب، اذ نشرت الإدارات والوكالات والبرامج

تجاوز المنظور الضيق الذي يعد عمليات المصالحة ما بعد النزاع انتقالا سياسيا باتجاه تكوين شبكة تصور سياسية لا تجزء واشخاصا لا يتجزون تبحث وبيحوث عن التغيير في محيط يتغير جذريا وباختصار يجب أن نوسع التركيز ليشمل مجموعة عريضة من الابعاد التي تدفعنا إلى تفعيل امكانية التحويل وهذا ما يدفع في نهاية المطاف إلى بناء شبكة تصالحية تهدف الحفاظ على البدء البناء بالتغيير ويتراكم بهدف ترميم العلاقة". (٢٣)

من هنا نرى أن المرحلة الثالثة من مراحل المصالحة هي المرحلة الاهم لانها تحول المصالحة من تفكير إلى واقع ملموس تظهر اثاره ونتائج المباشرة في المجتمع المتضرر وبشكل واضح.

المطلب الرابع

الجهات المساهمة في عملية المصالحة

بعد أن تبين لنا أن عملية المصالحة هي عملية ذات مستويات متعددة ومختلفة الاطراف ويتم في سياقها القيام بالعديد من الانشطة فان هذه المستويات تحتاج بالفعل إلى مساعدة ودعم من جهات مختلفة حتى يمكن أن تؤدي الدور المطلوب منها فقد تساهم في عملية المصالحة جهات مختلفة وعديدة ولأجل عرض تلك

(٢٤) اروي سفير، المصدر السابق، ص١٤٨.

(٢٣) جون بول ليديراخ، المصدر السابق، ص١٠٥_١٠٧.

الفرع الثاني

دور المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني في

تحقيق المصالحة

"تعد منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية^(٢٦) مؤسسات تقوم بمشاريع ومبادرات تهدف إلى ضمان حماية الكل من السكان المدنيين اذ قامت منظمة نساء مقابل نساء وهي منظمة نسوية تعمل دون ايلاء اهمية للحدود والحواجز القومية والعرقية وبناء تعزيز امكانيات وقدرات النساء وتشجع المنظمات الغير حكومية على المصالحة وتقدم التدريب على تقنيات حل النزاع لقطاعات المجتمع من تلاميذ المدارس إلى كبار موظفي الحكومة"^(٢٧) وكان لمنظمات "المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية دور بارز في تحقيق المصالحة المجتمعية اذ تدعم وتواصل تحقيق السلم الاهلي والتعايش المجتمعي من اجل النهوض بتحقيق مصالحة

^(٢٦) تعرف المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني بانها "منظمات تطوعية لا تسعى إلى تحقيق الربح، لها ادارة ذاتية مستقلة ولها هيكل منظم وهي مستقلة عن الحكومات وهي منظمات غير سياسية أي لا تخضع في انشطتها لجهة سياسية معينة لكنها قد تبني بعض الأهداف القانونية كالديمقراطية وحقوق الانسان".

^(٢٧) انطونيو تشاين ومارثا ميناو، المصدر السابق ص ٣٣.

والصناديق التابعة للامم المتحدة كما نشر اخصائون دوليون وعلى نطاق المنظومة الاممية إلى بلدان عديدة تمر بمرحلة انتقالية اومزقتها الحروب او هي في مرحلة ما بعد الصراع والنزاع لمساعدتها في الاعمال المعقدة ذات الاهمية الحيوية والخطرة والذات التأثير الكبير، اذ انصب الاهتمام الدولي ولا سيما اهتمام منظمة الامم المتحدة في المجتمعات التي مزقتها الصراعات والنزاعات المسلحة دولية كانت ام غير ذات طابع دولي على التركيز على سيادة القانون وتحقيق المصالحة الدولية ولجان تقصي الحقائق التي كانت دائما تسعى إلى تحقيق المصالحة الدولية وعاملا رئيسيا في استعادة الثقة بالاجهزة الامنية والحكومات المحلية والمركزية وقدرتها على تلبية احتياجات الجمهور وتوفير الأمن والامان والنزاهة والقضاء على الفساد والمفسدين في مؤسسات الحكم الوطنية"^(٢٥) . وتسمى "منظمة الامم المتحدة عبر اجهزتها المختلفة تحقيق المصالحة الوطنية والدولية من خلال اقامة المؤتمرات والندوات واللقاءات التشاورية مع مكونات المجتمع المختلفة او افراد اشخاص لهم خبرة في تحقيق المصالحة الاساسية بين مكونات المجتمع " .

^(٢٥) دور الامم المتحدة في هذا المجال، انظر سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع، ص ٤-٢٥ .

وزارة التخطيط يعنى به ويتمثل في " دائرة المنظمات غير الحكومية التي من اهم واجباتها الاشراف على عمل هذه المنظمات ومتابعتها والتنسيق بينها وبين الدولة فيما يتعلق بتطبيق حقوق الانسان".

الفرع الثالث

دور المجالس المحلية "الدينية والاجتماعية والادارية" في تحقيق

المصالحة

"تساهم المجالس المحلية الدينية منها والاجتماعية والادارية مساهمة كبيرة في عمليات المصالحة اذ يعمل رجال الدين على تأسيس اخلاقيات تنبذ العنف وترسخ التعايش السلمي بعيدا عن العرق او الوطنية ومن الامثلة على تلك المجالس مساهمة المجالس المحلية والادارية والدينية في عملية المصالحة المجتمعية في المجتمعات الدولية ما قام به مارتن لوثر الابن وغاندي ونيلسون ما نديلا بتحقيق المصالحة في مجتمعاتهم المتضررة من النزاعات والحروب الاهلية والصراعات والاضطرابات الداخلية والدولية".^(٢٩)

وقد ساعد "برنامج الامم المتحدة الانمائي وبالتعاون مع بعثة الامم المتحدة في العراق يونامي على تطوير إستراتيجية تحقيق المصالحة بعبئة رجال الدين وقادة القبائل والشباب والعنصر

مجتمعية تعمل وفق خطة العمل الوطنية التي نص عليها قرار مجلس الأمن المرقم ١٣٢٥ وقد اسست لجنة متابعة وتنفيذ المصالحة المجتمعية بواسطة منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية بدعم وتنسيق من مكتب الامم المتحدة لخدمات المشاريع وبمساهمة سخية من الجانبين الالماني والحكومة الهولندية".^(٢٨)

أن الهدف الاساسي "للمنظمات غير الحكومية هو دعم اولئك الذين يهتمون بالمصالحة من خلال بناء القدرات لضمان أن يكتسب الافراد المهارات اللازمة لتحقيق المصالحة".

وعلى النطاق المحلي في العراق توجد تجارب عديدة "لمنظمات غير حكومية ساهمت في عمليات المصالحة" منها "منظمة التنمية الديمقراطية CDO في السليمانية التي قادت سلسلة من المؤتمرات من اجل المصالحة الوطنية".

وقد نص الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ على الزام الدولة بتعزيز دور منظمات المجتمع المدني وتطويرها بما ينسجم مع تحقيق اهدافها المشروعة وتم تعزيز هذا الالتزام من جانب الدولة بتأطير شرعية هذه المنظمات بقانون خاص وتشكيل هيكل اداري في

^(٢٨) الامم المتحدة، دور المجتمع المدني حيوي لنجاح المصالحة المجتمعية والوطنية

منشور على الرابط الالكتروني الاتي: <http://www.uniraq.org>

تاريخ اخر زيارة ٢٧/٤/٢٠١٩..

^(٢٩) انطونيو تشاين ومارثا ميناو، المصدر السابق، ص ٣٣.

الفرع الرابع

دور لجان تقصي الحقائق في تحقيق المصالحة

"أن تشكيل لجان تقصي الحقائق سواء كانت دولية او وطنية او مختلطة تعد واحدة من الاستراتيجيات التكميلية التي تساعد على تحقيق المصالحة؛ ومن المهم أن يتفهم المواطنون في المناطق التي شهدت النزاع واعمال العنف أن الوصول إلى السماح والمصالحة يجب أن يتم من الداخل اذ يؤدي التشاور المحلي على تحقيق قسط كبير من النجاحات مع الجمهور ومع الضحايا".^(٣١)

ويقصد بتقصي الحقائق "التعرف بدقة ومن أطراف الأزمة مباشرة على وجهة نظرهم قبل تقاوم الأزمة"؛ وتقوم بهذه العملية "لجان تهدف للوصول إلى حقائق دقيقة ومعرفة الأوضاع التي تهدد باندلاع العنف؛ وتقدم بتقارير تسم بالحياض حول كل ما يجري في منطقة النزاع فهي تحاول تحديد الجذور والأسباب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للنزاع مما يساعد منظمة الأمم المتحدة على اتخاذ التدابير اللازمة لاحتواء الوضع وفض النزاع"^(٣٢) "إذ تستند لجان تقصي الحقائق إلى إجراءات الفصل السادس من الميثاق حيث تعد وسائل سلمية لحل النزاعات دون اتخاذ تدابير القمع الواردة في الفصل السابع

النسوي بالحوار مع السكان الخارجين من النزاعات والصراعات الدولية والغير ذات الطابع الدولي .

وتشير التجارب الدولية" أن القادة المحليين والمشاهير ورجال الدين والناشطين في المجتمع الدولي وحقوق الانسان هم الحلقة الالهة من حلقات المصالحة وهم لاعبين اساسين" .

ونجد انه وبعد احداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ "كان التصور السائد للعديد من الناس أن اثر الدين سلبي على العلاقات الانسانية يفوق بكثير أي مساهمات ايجابية قد يقدمها خاصة في عالم ما بعد احداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ولكن في عام ٢٠٠٢ فقد قام منتدى بيو حول الدين والحياة العامة با استطلاع حول رأي سكان الولايات المتحدة الامريكية بالدين فتبين أن ٦٥% من الاشخاص الذين شملهم الاستطلاع في الولايات المتحدة يعتقدون أن الدين ساهم في الحرب اما بنسبة كبيرة او نسبة لا بأس بها".^(٣٠)

The Pew Forum on Religion and Pubic Life ^(٣٠)

U.S Religion Knowledge Survey .Available .
http; Pew Forum.org Publications Survey
- Religion.pdfat. - ٧٤٢ -

^(٣١) خضر كلو علي دوملي ، المصدر السابق، ص ٤٣_٤٤ .

^(٣٢) محمد الأخضر كرام، المصدر السابق، ص ١٣٥ .

والتعويضات ونسائط الضوء في الثاني على الإصلاح المؤسسي ونكرس الثالث للحديث عن المشاورات الوطنية .

من ميثاق الأمم المتحدة"؛ وهذا ما تستند إليه اجراءات المصالحة الدولية .

الفرع الاول: برامج جبر الضرر والتعويضات

تنطوي هذه الإستراتيجية على نوعين من التعويض: (٣٣)

"تعويض مادي إذ تقوم الدولة بإعطاء تعويضات مادية للمتضررين" أو لأسرهم"، وتعويض رمزي "معنوي" (٣٤)، حيث تقوم الدولة

(٣٣) بشير عبد القادر المعلم ، العدالة الانتقالية مطلب رئيسي لتحقيق السلام والمصالحة، ص٣. منشور على شبكة الانترنت على الرابط الالكتروني الأتي <http://arabic.alshahid.net/columnists/82211>. تاريخ آخر زيارة (١٧/٥/٢٠١٣).

، ص٣؛ تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة الدورة الرابعة والستين، ص١١، منشور بالوثيقة المرقمة A/64/1.

(٣٤) التعويض المعنوي هو الذي يكون نتيجة لوقوع ضرر معنوي والذي يقصد به الضرر الذي لا يمس المال أو المصالح المالية للمضار وقد اختلف الفقه في القانون المدني حول جواز التعويض عن الضرر المعنوي فمنهم لايحيز التعويض عنه على أساس انه لم يحصل مساس بثروة الشخص، ويحيز القانون المدني العراقي لسنة ١٩٥١ التعويض عن الضرر المعنوي في نص المادة ٢٠٥ كما أن القضاء المدني والإداري الفرنسي قد اقر التعويض عن الأضرار المعنوية أما القضاء الدولي فقد كان إلى وقت قريب يعد عدم التعويض عن الضرر المعنوي مبدأ من مبادئ القانون إلا انه عدل عن ذلك وقر مبدأ التعويض عن الضرر المعنوي في عديد من الأحكام التي أصدرها .

المبحث الثالث

الآليات الدولية لتحقيق المصالحة

ينطوي مفهوم المصالحة على حزمة او مجموعة من التدابير او الآليات منها "القضائية واخرى غير القضائية تعد تلك الحزم ضرورية ولازمة التعويل عليها لتحقيق أهداف المصالحة" تعرف تلك الحزمة بالآليات أو الاستراتيجيات والتي منها القضائية ومنها غير القضائية تسعى لبناء مصالحة حقيقية في المجتمعات التي عانت من الصراعات والحروب والنزاعات المسلحة؛ وهناك مجموعة من الآليات أو الاستراتيجيات تعمل فيها المصالحة" ولعرضها تقسم المبحث الى مطلبين يتناول المطلب الأول الآليات غير القضائية ونسائط الضوء في المطلب الثاني الآليات القضائية .

المطلب الاول

الآليات غير القضائية

تعتمد الامم المتحدة في عمليات المصالحة بشكل عام على آليات غير قضائية تمثل في برامج جبر الضرر والتعويضات او الإصلاح المؤسسي وقد تتخذ طريق المشاورات الوطنية ولعرض تلك الآليات تقسم المطلب إلى ثلاثة فروع يتناول الأول برامج جبر الضرر

م.د. د. حلا احمد محمد احمد: مبدأ المصالحة في . . .

وإعادة التأهيل، والترضية وضمانات عدم التكرار^(٣٧). وقد أثبتت التجربة أن "برامج جبر الأضرار الأكثر نجاحاً يجري وضعها بالتشاور مع المجتمعات المتضررة، ولا سيما جماعات الضحايا والنساء". "ويمكن أيضاً لبرامج جبر الأضرار أن تكون بمثابة عوامل

بوضع "تعويضات رمزية للمتضررين من اعتذارات رسمية أو تخليد ذكرى أو عمل نصب تذكاري... الخ".

وتسعى البرامج التعويضية أو ما تعرف ببرامج "جبر الأضرار إلى توفير سبل الانتصاف عن الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان بتقديم مجموعة من المزايا المادية والرمزية للضحايا، ويمكن لسبل جبر الأضرار أن تتضمن التعويض التقدي، أو الخدمات الطبية والنفسية، أو خدمات الرعاية الصحية، أو الدعم التعليمي، أو إعادة الأمل لأصحابها أو تعويضهم عن فقدانها، فضلاً عن الاعتذارات الرسمية العلنية، وبناء المتاحف والنصب التذكارية، وتخصيص أيام لإحياء الذكرى؛ وقد أكدت الجمعية العامة من جديد حق الضحايا في جبر الأضرار في المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية بشأن الحق في الانتصاف والجبر لضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي".^(٣٨) وقد تتخذ "سبل الانتصاف أشكالاً مختلفة": "من بينها رد الحق"^(٣٩)؛ والتعويض

كي مون، مذكرة توجيهية أعدها الأمين العام للأمم المتحدة، الأمم المتحدة، آذار/مارس/٢٠١٠، ص ١٣.

^(٣٧) مثل ضمان فرض رقابة مدنية فعالة على القوات المسلحة وقوات الأمن؛ وضمان التزام جميع الإجراءات المدنية والعسكرية بالمعايير الدولية للمحاكمة حسب الأصول والإنصاف والنزاهة؛ وتعزيز استقلال السلطة القضائية؛ بان كي مون، مذكرة توجيهية، المصدر السابق نفسه، وقد كان المجتمع الدولي إلى وقت قريب يركز على الجاني في الجريمة ويعطيه كل الاهتمام سواء من حيث الدراسة أو التنظيم القانوني أما المجني عليه فلم يكن يحظى بأي اهتمام أو عناية، غير أن الوضع تغير في الوقت الراهن إذ برزت إلى الوجود الأهمية المعطاة إلى ضحايا الجرائم وقد عقدت العديد من المؤتمرات التي تناقش حق الضحايا في التعويض عن الأضرار التي تحدث لهم من الجرائم وقد أوصت الكثير من الدراسات بضرورة إنشاء هيئات متخصصة لمساعدة ضحايا الجرائم وقررت التشريعات المختلفة تعويض الضحايا وإنشاء صناديق لتعويض ضحايا الجريمة. للتفصيل ينظر د. عابد فايد عبد الفاتح فايد، نشر صور ضحايا الجريمة، المسؤولية المدنية عن عرض مأساة الضحايا في وسائل الإعلام، دار الكتب القانونية، دار شتات للنشر والبرامجيات، كلية الحقوق، جامعة حلوان، ٢٠٠٨، ص ٩-١٠.

^(٣٨) الوثيقة المرقمة A/RES/60/147، وينظر أيضاً عادل ماجد، العدالة الانتقالية والإدارة الناجحة لمرحلة ما بعد الثورات، السياسية الدولية، العدد ١٩٢، أبريل، ٢٠٠٣، المجلد ٢٠٠٣، ٤٨، ص ١٤.

^(٣٩) مثل استرداد الحرية، والتمتع بحقوق الإنسان، واسترداد الهوية، والحياة الأسرية والمواطنة، وعودة المرء إلى مكان إقامته، واسترداد الوظيفة، وإعادة الممتلكات، بان

وكذا فإن التعويض المعنوي ليس أقل شأنًا، فهو يساعد في أن يتذكر الناس الماضي المؤلم بصورة إيجابية تحقق السلام الدائم والصالح والعمو والتسامح وتسهم في تحقيق المصالحة الحقيقية في المجتمعات المدمرة، ولها أشكال عدة، منها إعادة التأهيل النفسي، والاعتذار للضحايا شفويًا وكتابةً وأمام الجمهور وفي وسائل إعلام وتوثيق الانتهاكات الماضية وتاريخها وتدريبها في المدارس؛ وإيجاد متاحف تجمع فيها صور وأسماء الضحايا، وتوظيف الفن مثل إخراج أفلام تتحدث عن الفترة الماضية وتبين الانتهاكات الماضية والضحايا؛ إذ تعد هذه الوسائل المعنوية أكثر تأثيراً على ضمائر الجناة والضحايا، وتقود إلى العفو والتسامح، وترفع مستوى الوعي الأخلاقي للانتهاكات حقوق الإنسان الماضية".

الفرع الثاني: _ الإصلاح المؤسسي " إصلاح المؤسسات الأمنية والقضائية"

نعني بهذا المصطلح "إصلاح المؤسسات التي كانت من قبل تقوم بتلك الانتهاكات" انتهاكات حقوق الإنسان التي غالباً ما تكون مؤسسات عسكرية وقطاعات أمنية ومؤسسات قضائية... الخ،

فعالة ومكاملة لعمليات السعي لمعرفة الحقيقة وكشف الجناة ومبادرات مقاضاة الجناة، في تقديم سبل انتصاف ملموسة للضحايا، وتعزيز المصالحة، واسترداد ثقة العامة في الدولة؛ وبالمثل، من الأهمية بمكان، عند وضع وتنفيذ برامج تحقيق المصالحة، أن تضع الدول وتدعم أيضاً برامج رسمية ومبادرات شعبية لإحياء ذكرى الضحايا وتنقيف المجتمع وحفظ الذاكرة التاريخية؛ إذ لا يمكن استرجاع الانتهاكات التي وقعت في الماضي، لذا يجب على الجميع أن يقبل هذه الحقيقة ويأتوا بأساليب أخرى قادرة على تعويض ضحايا الانتهاكات الماضية".

فضلاً على انه "يجب على الحكومة ما بعد النزاع أن توفر الفرص اللازمة لتعويض الضحايا وأسرهم، وأن تتبكر حلولاً للتحديات الصعبة التي خلفها النظام السابق، ويأخذ التعويض أشكالاً متعددة بحسب الضرر الواقع على الضحية، منها إعادة تأهيل الميليشيات الذين قضا فترات طويلة في الاقتتال والحرب لجعلهم عناصر صالحة تسهم في إعادة بناء الوطن، ومنح فرص عمل أو دراسة ممن فقدوا أولياء أمورهم في الحرب الأهلية، وتوفير مأوى للذين شردتهم ودمرت بيوتهم الحروب الأهلية، وغيرها من التعويضات المادية التي ترى الحكومة مناسبة." (٣٨)

والأمن الدولي، الكتاب السنوي، ٢٠٠٤، ترجمة حسن حسن وعمر الأيوبي وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية سيبري، معهد سوكوهوم لأبحاث السلام الدولي، ٢٠٠٤، ص ٣١٣.

(٣٨) زهير كاظم عبود، المصالحة الوطنية وأسباب نجاحها وفشلها، العراق أنموذجاً، القسم الثاني، مركز دراسات السلام، دهوك، ص ٤٠. شارون ويهارتا، العدالة في ما بعد الصراع تطورات في المحاكم الدولية، التسليح ونزع السلاح

المؤتمرات والدورات التدريبية الشاملة للمسؤولين والموظفين الحكوميين بشأن حقوق الإنسان ومعايير القانون الإنساني الدولي الواجبة التطبيق وتوعية المواطنين بالمسؤولية الاجتماعية في تحقيق اسس مصالحة حقيقية في المجتمعات المدمرة".

ويمكن أن تشمل الإصلاحات تدابير "كالتدقيق، والتطهير"^(٤١) ونزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج وعملية القضاء على المسؤولين الفاسدين أو المسيئين من الخدمة العامة".

وقد يعتقد البعض أن "عملية التدقيق تشبه عملية التطهير، إلا أننا نقول بان عملية "التدقيق" تعني أو يقصد بها "فئة أوسع تشير إلى عمليات تهدف إلى التدقيق واستبعاد منتهكي حقوق الإنسان من

^(٤١) يمكن أن تقتزن المرحلة الانتقالية تطهير مؤسسات الدولة وإقصاء المسؤولين من افسدوا الحياة السياسية وتسلزم هذه الآلية مراجعة أعمال المسؤولين السابقين من رجالات النظام السابق للتيفن مما صدر عنهم من تجاوزات و انتهاكات وإقامة الدليل عليها مع التأكد من أهلية المسؤولين الحاليين لتقلد مناصبهم العامة ومن أهم أغراض عملية التطهير الحد من النفوذ السياسي والاقتصادي لرموز النظام السابق ممن افسدوا وأجرموا في حق البلد لمنعهم من إعاقة مسيرة الإصلاح فضلا عن إقصاء الضالعين في ارتكاب الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من مؤسسات الدولة خاصة جهاز الشرطة اعمالا لمبدأ المحاسبة ومنع ارتكاب مثل تلك الانتهاكات في المستقبل .، للتفصيل عن التطهير ينظر عادل ماجد ،المصدر السابق،ص١٥.

ويكون هذا الإصلاح تطهير تلك المؤسسات من الموظفين الفاسدين فضلاً عن وضع تشريعات جديدة تحد من استخدام السلطة في عمل انتهاكات جديدة من الأعضاء الجدد في المؤسسة"^(٣٩) اذ يجب تحويل "المؤسسات العامة التي ساعدت على إدامة النزاع أو الحكم القمعي إلى مؤسسات تحفظ السلام وتسعى إلى تحقيق مصالحة حقيقية واقعية تحمي حقوق الإنسان وترسخ ثقافة احترام سيادة القانون؛"ففي إصلاح "المؤسسات العامة والكفوة أو بنائها، يصبح الإصلاح المؤسسي عام لايمكن لحكومات البلدان الخارجة من نزاعات والتي تمر بمرحلة انتقالية من الحيلولة دون تكرار انتهاكات حقوق الإنسان في المستقبل، ويعد الاختيار الدقيق للمسؤولين الحكوميين، ولا سيما في قطاعي الأمن والعدالة، أمراً ذا أهمية حاسمة لتيسير هذا التحول، في عزل الموظفين الحكوميين المسؤولين بصفتهم الشخصية عن انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان"^(٤٠)؛ وينبغي "للإصلاح المؤسسي" " أن يتضمن كذلك اقامة

^(٣٩) إبراهيم شرقية فريجات ،العدالة الانتقالية في دول الربيع العربي ،٢٠١٢، ص٣؛ وليد أمين طاهر،العدالة الانتقالية، بحث طالب الماجستير ،قسم القانون العام ،كلية الحقوق، جامعة الموصل، ٢٠١٤، ص١٥.

^(٤٠) ينظر الوثيقة المرقمة E\CN\4\2005\102\add\1 مثل: ضمان فرض رقابة مدنية فعالة على القوات المسلحة وقوات الأمن؛ و ضمان التزام جميع الإجراءات المدنية والعسكرية بالمعايير الدولية للمحاكمة حسب الأصول والإنصاف والتمهيد؛ وتعزيز استقلال السلطة القضائية.

المشاورات الوطنية يمكنها أن تؤثر في صياغة الشكل العام لإستراتيجية شاملة للمصالحة، فإنه يمكن إجراؤها في سياق آلية محددة، مثل القيام بها في مراحل تخطيط إحدى لجان الحقيقة أو أحد برامج جبر الأضرار؛ وتضطلع "الأمم المتحدة والأجهزة التابعة لها بدور في تيسر عملية المشاورات الوطنية بتنظيم محافل للمناقشة، وإسداء المشورة القانونية والتقنية، وتشجيع مشاركة الجماعات المستبعدة تقليدياً؛ مثل الضحايا والأقليات والنساء والأطفال ودعم بناء القدرات وتعبئة الموارد المالية والمادية"، وترتبط ممارسة المشاورات الوطنية بمسألة التوعية؛ إذ يتوقف تأثير عمليات المصالحة واستمرارها بدرجة كبيرة على كفاءة فهمها والتعريف بها بشكل متسق في أثناء تنفيذها وبعده؛ وعلى "الأمم المتحدة أن تبذل الجهود الفعالة بأن تخاطبك ليس من الجماعات المعينة المتأثرة بالآليات المحددة المطبقة، والمجتمع الأوسع نطاقاً؛ وهي تتطلب توخي العناية في التخطيط في أثناء مرحلة التصميم، وتوافر الموارد المالية والإدارية الكافية".^(٤٢)

^(٤٢) بان كي مون، المصدر السابق، ص ٤.

المؤسسات العامة" في حين تشير عملية "التطهير" إلى "عمليات التدقيق في أسماء المسؤولين والقوانين التي تم تنفيذها في البلدان الشيوعية السابقة وفي أوروبا الشرقية والوسطى بعد انتهاء الحرب الباردة؛ إذ لا يعني التدقيق بالضرورة الفصل من جهاز الدولة، فقد طورت بلدان عديدة أنظمة بديلة للموظفين تنص على إدراج الموظفين الموروثين من الأنظمة السابقة مقابل تعريتهم أو اعتراف علي منهم؛ وتساعد "برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج المقاتلين السابقين بالانضمام إلى المجتمع مجدداً إذ يعد ذلك جزءاً من جهود تحقيق المصالحة وتسهم تلك الجهود كلها في تحقيق المصالحة الفعلية".

الفرع الثالث: _ المشاورات الوطنية

المشاورات الوطنية "عنصراً حاسماً الأهمية من عناصر النهج الذي يساهم في تحقيق المصالحة وإعادة بناء الانسان وضمان حقوقه، وترتكز على المبدأ القائل بأن برامج المصالحة الناجحة تستلزم المشاركة العامة المجدية، بما فيها الأصوات المختلفة للرجال والنساء، فالمشاركة العامة تبين احتياجات المجتمعات المحلية المتضررة من النزاع أو الحكم القمعي، ذلك يتيح للحكومات أن تضع برنامجاً للمصالحة ملائماً ومناسباً للسياق؛ فضلاً عن ذلك، تساعد عملية المشاورات مع الضحايا وغيرهم من أعضاء المجتمع المدني على امتلاك زمام البرامج الناتجة على الصعيد المحلي، على الرغم من أن

المطلب الثاني

آليات القضاية

الحقائق هذه هي هيئات مؤقتة تنشأ بصفة رسمية وتضطلع بتحقيقات غير قضائية، ويمكن أن تقوم بالفعل بدور قيم في أعمال الحق في معرفة الحقيقة بشأن الانتهاكات".

وتيسير المبادرات المتعلقة بالحق في "معرفة الحقيقة وتساعد عمليات السعي إلى معرفة الحقيقة للمجتمعات الخارجة من نزاعات أو التي تمر بمرحلة انتقالية على تقصي انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكب في الماضي، وتضطلع بها لجان الحقيقة أو لجان التحقيق أو غير ذلك من بعثات تقصي الحقائق ويدعم حق الأشخاص في معرفة الحقيقة العديد من هيئات المعاهدات والمحاكم الإقليمية والمحكمة الدولية ولجان الحقيقة هي هيئات تحقيق غير قضائية أو شبه قضائية، تتولى تقصي أنماط أعمال العنف المرتكبة في الماضي، وكشف أسباب تلك الأفعال الهدامة وتبعاتها؛ وكل لجنة من لجان الحقيقة مؤسسة متفردة بذاتها وأنشطتها الأساسية تشتمل عادة على جمع أقوال الضحايا والشهود، وتعمل لجان كشف الحقيقة على إجراء بحوث مواضيعية منها التحليلات المختلفة للانتهاكات بما فيها أسبابها وتبعاتها، وتنظيم جلسات استماع علنية وغير ذلك من برامج التوعية، ونشر تقرير نهائي يورد ما تم التوصل إليه من نتائج وتوصيات".^(٤٤) وتسمى "لجان التحقيق وغيرها من آليات تقصي

تتضمن آليات الامم المتحدة أو استراتيجياتها القضائية نوعين هما الدعوى الجنائية التي تمثل بلجان كشف الحقيقة والنوع الثاني مبادرة المقاضاة" ولتناولها سوف نقسم هذا المطلب إلى فرعين تناول في الأول لجان كشف الحقيقة ويبحث الثاني في مبادرة المقاضاة.

الفرع الاول: لجان كشف الحقائق^(٤٣)

وهي عادةً تكون من "مؤسسات غير قضائية تقوم بتشكيل لجنة لدراسة قضايا ما وتصدر تقارير خاصة وتوصيات لمعالجة تلك الانتهاكات".

وقد أصبح من الشائع بصورة متزايدة "أن تنشئ البلدان الخارجة من حروب أهلية أو حكم استبدادي لجنة لتقصي الحقائق تعمل في المدة التي تلي الانتقال مباشرة، ويمكن القول بان لجان تقصي

^(٤٣) مروة نظير، العدالة الانتقالية: قراءة مفاهيمية ومعرفية، الشبكة العربية العالمية، المركز الليبي للحقوق والحريات منشور على شبكة الانترنت على الرابط الالكتروني الآتي :

<http://www.globalarabnetwork.com/studies/3979>

. -2011-05-10-18-40-44

^(٤٤) إبراهيم شرقية فريجات، المصدر السابق، ص ٣.

تاريخ آخر زيارة (٢٠١٣/٥/٩)، المصدر السابق، ص ٤.

التي ارتكبت ومن الذين ارتكبوا هذه الجرائم، ومتى وأين، ومن هم ضحايا هذه الانتهاكات".

وتساعد هذه اللجان "لجان كشف الحقيقة" المجتمع للوصول إلى حقيقة وهي "هل ما وقع من الانتهاكات سوف يتكرر في المستقبل ام لا وتسعى تلك اللجان إلى منع وقوعها في المستقبل، وتعيد للمجتمع ثقته وتتهي حالة الفرقة والاشتبك التي يعيش فيها، ومن مهام هذه اللجان توثيق الحقائق التي تم تحقيقها، لمنع تزويرها عند كتابة تاريخ المجتمع في هذه المرحلة المهمة، وبث روح التسامح والتصالح في المجتمع المدني".

ولكن هناك اختلافات في تطبيق تلك الآليات او الاستراتيجيات التي تتبعها "الامم المتحدة هل يتم اعمالها بصورة منفصلة أم يتم تطبيقها بشكل تكاملي؟ فمن وجهة نظرنا نجد أنه من الضروري" أن تحقق تلك الإستراتيجيات بطريقة تكاملية فلا يعقل أن يتم الاعتراف بالانتهاك دون ان يتم تعويض المتضرر منه ولا يعقل تعويض المتضرر منه من دون معاقبة القائم بالضرر".

الفرع الثاني: مبادرات المقاضاة

لا يشفي "التسامح والتصالح والعفو غليل الضحايا التي اقترفت بحقهم الانتهاكات الاجرامية والوحشية الماضية"، لذا من الضروري إجراء محاكمات عادلة في إطار القانون، لتجاوز "مرحلة أليمة في العلاقة

الحقائق، بالمثل، إلى كشف الحقيقة وراء مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان الماضية، لكنها تعمل في إطار ولايات أضيق نطاقاً؛ ويعد تقصي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وتوثيقها خطوة مهمة في إعمال الحق في معرفة الحقيقة".

ويتطلب "الإعمال الفعال للحق في معرفة الحقيقة وجود نظام وطني قوي للسجلات إلا أنه في كثير من المجتمعات الخارجة من نزاعات أو من حكم قمعي، تكون هذه النظم ضعيفة أو لا وجود لها، ومعرضة لخطر محاولات تدميرها لمحو الأدلة على ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان فضلاً عن ذلك، فإن برامج المصالحة تصدر وثائق خاصة بها، ينبغي حفظها بدورها في سجلات لأنها تشكل مصدراً غنياً للمعلومات المتعلقة بتاريخ النزاع أو الحكم القمعي؛ وتعد الحماية الفعالة للضحايا والشهود أيضاً حاسمة الأهمية لكفالة إعمال حق الضحايا والمجتمعات في معرفة الحقيقة".^(٤٥) وهناك غموض "يحيط بالانتهاكات التي ارتكبت إبان الحرب الأهلية أو الحكم التسلطي من حيث الحجم والمستوى؛ لذا تكسب لجان كشف الحقائق أهمية بالغة في عملية المصالحة الوطنية؛ وتهدف هذه اللجنة إلى كشف الانتهاكات

^(٤٥) ينظر الوثيقة المرقمة E/CN.4/2004/88 والوثيقة المرقمة

E/CN/4/2006/91.

م.د. د. حلا احمد محمد احمد: مبدأ المصالحة في . . .

كما تعد الاجراءات التي تقوم بها "الحاكم ضرورية لا سيما عندما تتعلق الانتهاكات الوحشية الاجرامية بقضايا حقوق الإنسان"، مثل جرائم الحرب، إبادة جماعية، إذ تؤدي عدم إقامة محاكم جنائية لنظر قضايا حقوق الإنسان إلى فقد الدولة والحكومة ثقة الشعب، ويمكن أن تكون هذه المحاكم دولية أو وطنية أو مختلطة وترمي مبادرات المقاضاة إلى كفالة محاكمة المسؤولين عن ارتكاب الجرائم المتعلقة بالانتهاكات؛ بما في ذلك الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي والانتهاكات الجسيمة والمختلفة لقواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان، على وفق المعايير الدولية المعتمدة في المحاكمة العادلة، ومعاقبتهم حسب الاقتضاء".

وتستلزم المصدقية في "الاجراءات القضائية عمليات الإجراء بشكل لا تنحاز إلى طرف ضد الاخر" بحيث تكون "الاجراءات حيادية بصرف النظر عن هوية الجناة أو المتهمين المجهولين وتحمل الدول المسؤولية الرئيسية في ممارسة الاختصاص القضائي بشأن هذه الجرائم".^(٤٨)

^(٤٨) الناس يولدون أحراراً ومتساوون، الميل الجنسي والهوية الجنسانية في القانون الدولي لحقوق الإنسان، الأمم المتحدة، حقوق الإنسان، مكتب المفوض السامي، نيويورك وجنيف، ٢٠١٣، ص ١٩.

<http://www.ohchr.org/EN/PublicationsResources/Pages/SpecialIssues.aspx>.

بين أبناء المجتمع وبدأ مرحلة جديدة لبناء الدولة على أسس جديدة عادلة، يحصل كل فرد على حقه القانوني بدون ماطلة".^(٤٦)

وقد كشف تقرير صادر عن "الأمم المتحدة في ٢٠١٧/١١/٢ أن داعش الارهابي ارتكب جرائم وحشية بحق الانسانية اثناء سيطرته على اجزاء من مدن العراق ولاسيما مدينة الموصل العراقية ودعا التقرير المجتمع الدولي بما في ذلك الامم المتحدة ومجلس الأمن الدولي ومجلس حقوق الانسان إلى التحرك لضمان تقديم الاشخاص المسؤولين عن ارتكاب تلك الجرائم الوحشية اذ دمر داعش الارهابي المعالم الثقافية والدينية وختم التقرير القول بان المجتمع الدولي سيقف إلى جانب الشعب العراقي لتحقيق العدالة وبناء الثقة وتحقيق مصالحة طويلة الامد"^(٤٧)

^(٤٦) نهج الأمم المتحدة في شأن العدالة الانتقالية، مذكرة توجيهية أعدها الأمين العام، الأمم المتحدة، آذار، ٢٠١٠، ص ١٢، بالوثيقة المرقمة 12_38576، وهناك قرار صادر عن مجلس حقوق الإنسان غير موقع بهذا الصدد.

^(٤٧) الامم المتحدة، حقوق الانسان، مكتب المفوض السامي لحقوق الانسان، تقرير للامم المتحدة حول تحرير الموصل يفيد بوجود محاكمة عناصر تنظيم داعش لا ارتكابهم جرائم دولية، منشور على شبكة الانترنت عبر الرابط الالكتروني الاتي: تاريخ اخر زيارة ٢٧/٦/٢٠١٩.

<http://www.Ohchr.org>

الخاتمة

بعد ان اتهمنا من دراسة مبدأ المصالحة في القانون الدولي يمكن ان نخلص الى مجموعة من النتائج والمقترحات الجوهرية بهذا الشأن وكما يأتي :-

ونرى ان تحقيق المصالحة وتعزيزها "يتطلب امكانيات وقدرات وطنية ودولية وجهات قانونية و قضائية تتمتع بالاستقلال والفعالية والإلزامية وتعمل على توفير الحماية للشهود وللضحايا من خطر التهديد والقتل والابتزاز" .

النتائج:-

١. ان التطورات الدولية المعاصرة تملي على الدول والمنظمات الدولية ان تعتمد المزيد من الآليات الدولية الفاعلة لضمان تحقيق المصالحة المجتمعية من خلال دعم المجتمع المدني.
٢. يعد مبدأ المصالحة من الوسائل السلمية المتبعة لحل المنازعات الدولية ولم يتضمنها ميثاق الامم المتحدة بنص صريح في بنوده.
٣. ان المنظمات الدولية والمنظمات الغير حكومية ومنظمات المجتمع المدني قد لعبت دوراً كبيراً في الارتقاء بواقع المصالحة وان ما قدمته بعض المنظمات كالأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في هذا المجال يكاد يقدم صورة لدور بارز باتت تمارسه تلك المنظمات في

تاريخ آخر زيارة (٢٠١٣/٤/١٦) . ولا بد أن نشير إلى انه "بعد تحرير محافظة نينوى بالكامل أنشأت في المحافظة لجنة لمتابعة وتنفيذ المصالحة وهي لجنة مركزية حكومية تابعة لمكتب رئيس الوزراء ومحافظ نينوى وتعتمد اللجنة على مجموعة من المبادئ العامة" نشير إلى أهمها: ١- "التعايش السلمي في المحافظة، وتعد تلك القضية خطوة باتجاه تعزيز الاستقرار وجهود المصالحة لمرحلة ما بعد التحرير". ٢- "الدعوة إلى نبذ الخطاب الديني والسياسي المتطرف والعمل على دعم سيادة القانون". ٣- "الالتزام بمبادئ حقوق الانسان والعمل على حماية تلك الحقوق بالاستناد إلى الاتفاقيات الدولية". ٤- "التعاون مع المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية". ٤- "التضامن مع عوائل ضحايا الارهاب والمتضررين من افعاله؛ واعتماد القانون وتمكين السلطات الرسمية في الالتزام بمبادئ حقوق الانسان؛ والاستعانة بدعم المنظمات والمجتمع الدولي والاسراع بعملية مسح الاضرار وتعويض المتضررين من العمليات العسكرية والعمل على حفظ كرامتهم الانسانية بكافة الطرق والوسائل". لجنة شؤون العشائر والمصالحة في محافظة نينوى ، منشورة على شبكة الانترنت على الرابط الإلكتروني الاتي: <https://www.refaato.iq> / تاريخ اخر زيارة ٢٠١٩/٦/٢٥ .

م.د. د. حلا احمد محمد احمد: مبدأ المصالحة في ...

٥. أن تدعم الحكومة المركزية والحكومة المحلية مشاريع المصالحة ونبذ العنف وتدعو إلى التعايش السلمي بين مكونات الدولة الواحدة.

٦. ضرورة تكاتف جميع الجهود الوطنية والدولية وادراج مبدأ المصالحة في ميثاق الامم المتحدة ومقصد رئيس من مقاصد ميثاق الامم المتحدة.

المصادر

اولا :- الكتب :-

١. إبراهيم شرقية فريجات ،العدالة الانتقالية في دول الربيع العربي ،٢٠١٢ .
٢. ابن منظور، لسان العرب،إعداد وتصنيف يوسف خياط ونديم مرعشلي،المجلد الثاني ،بيروت.
٣. احمد بن محمد بن علي الفيومي المقرئ ،المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ،مكتبة لبنان،المجلد الأول،١٩٨٧ .
٤. د.احمد سويلم العمري،أصول العلاقات السياسية الدولية ،الدولة والفرد في الأسرة الدولية،مكتبة الانجلو مصرية الطبعة الثالثة ،١٩٥٩،

شتى المجالات سواء في تشريع الأحكام أو تطبيقها أو مراقبة الامتثال لها .

المقترحات :-

١. على المجتمع الدولي التحرك من لتفعيل اليات المصالحة سواء كانت اليات قضائية ام غير قضائية .
٢. من الضروري إقامة هيئات دولية متخصصة في معالجة المشكلات القانونية الناشئة عن تطبيق الاتفاقيات الدولية المنظمة للاسراع في عملية تحقيق مصالحة وان تكون تلك الهيئات بمثابة الجهات الرقابية التي تتابع عن كثب كل المستجدات في مجال عمليات المصالحة .
٣. يجب على جميع الأطراف الدولية ان تعي أهمية موضوع المصالحة واثره في اعادة البناء والاستقرار وبالتالي تحقيق الأمن والسلم الدوليين .
٤. ضرورة تفعيل عمل المنظمات الغير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني واقامة الندوات والمؤتمرات والحلقات النقاشية والدورات التثقيفية حول فكرة المصالحة واثرها في تحقيق البناء والاستقرار .

- ٥ . اروي سفير، السلام أولاً ،تحديث مسارات السلام،ترجمة بدر عقيلي،دار الجيل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية،عمان،الطبعة الأولى،٢٠٠٨ .
- ٦ . الفيروز أبادي: القاموس المحيط ،دار الفكر ،المجلد الرابع ،بيروت ،١٩٧٨،ب.ت .
- ٧ . الفيروز أبادي ،القاموس المحيط ،القاهرة ،الحلبي وشركاءه ،ب.ت .
- ٨ . انطونيو تشايز وماثا ميناو،تحليل التعايش معا ،ترجمة فؤاد السورجي ،دار الاهلية للنشر والتوزيع ،عمان ٢٠٠٦ .
- ٩ . الأزهري ابن منصور محمد بن احمد الأزهري ،تهذيب اللغة ،تحقيق احمد عبد العليم البردوني ،القاهرة ،سجل العرب ،ب.ت .
- ١٠ . جون بول ليديراخ ، ما بعد العنف بناء سلام دائم في :ارمن باليان(اعداد)حل النزاعات ،مقالات مختارة ترجمة رفيق صبيح وعبد الرحمن الياس ،الشبكة اللبنانية لحل النزاعات ،بيروت ،د.ت .
- ١١ . رينتا دوان،التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي :ترجمة حسن عمر الأيوبي ،الطبعة الأولى ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،٢٠٠٥ .
- ١٢ . زياد الصمادوي ،حل النزاعات،نسخة منقحة للمنظور الأردني،برنامج دراسات السلام الدولي،جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة ،كوستاريكا،٢٠٠٩ .
- ١٣ . سنثيا سامبسون واخرون،المقاربات الايجابية لبناء السلام ،ترجمة فؤاد سورجي ،دار الاهلية للنشر والتوزيع ،عمان ،٢٠٠٧ .
- ١٤ . شتيفان كلاوس، معالجة النزاعات دليل تدريبي للمرشدين ،ترجمة يوسف حجازي ،مركز تدريب وتشبيك النشاط اللاعنفي ؛الطبعة العربية الاولى ،رام الله،٢٠٠٦،مركز الشرق الاوسط للديمقراطية والاعنف .
- ١٥ . شارون ويهارتا ،العدالة في ما بعد الصراع تطورات في المحاكم الدولية ،التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي ،الكتاب السنوي ،ترجمة حسن حسن وعمر الأيوبي وآخرون ،مركز دراسات الوحدة العربية سيبري ،معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي ،٢٠٠٤ .
- ١٦ . شارون ويهارتا ،بناء السلام التركيز الدولي الجديد على أفريقيا ،التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي ،الكتاب السنوي ،٢٠٠٦ ،ترجمة حسن حسن وعمر الأيوبي وآخرون ،مركز دراسات الوحدة العربية سيبري ،معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي ،٢٠٠٦ .

م.د. د. حلا احمد محمد احمد: مبدأ المصالحة في... .

٢٤. د. عبد العزيز رمضان علي الخطابي ، تغيير الحكومات بالقوة ، دراسة في القانون الدستوري والقانون الدولي ، دار الجامعة الجديدة للنشر، الطبعة الأولى، ٢٠١٣.

١٧. محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مختار الصحاح ، مكتبة لبنان ، المجلد الأول، ١٩٨٦.

١٨. محمد بن محمد بن عبد الرزاق المرتضى الزبيدي ، تاج العروس من جواهر القاموس، طبعة الكويت، الجزء الأول، طبعة المطبعة الخيرية ، مصر، ١٨٨٨.

ثانياً: _المجلات والدوريات

١. زهير كاظم عبود، المصالحة الوطنية وأسباب نجاحها وفشلها ، العراق أمودجا، القسم الثاني ، مركز دراسات السلام ، دهوك.

١٩. د. محمد المجذوب ، القانون الدولي العام ، الطبعة السادسة، ٢٠٠٧، منشورات الحلبي الحقوقية.

٢. سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع.

٢٠. د. معتر فيصل العباسي، التزامات الدول المحتلة اتجاه البلد المحتل ، منشورات الحلبي الحقوقية ، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩.

٣. عادل ماجد ، العدالة الانتقالية والإدارة الناجحة لمرحلة ما بعد الثورات ، السياسية الدولية ، العدد ١٩٢، إبريل، ٢٠٠٣، المجلد ٤٨، ٢٠٠٣.

٢١. د. عابد فايد عبد الفاتح فايد ، نشر صور ضحايا الجريمة ، المسؤولية المدنية عن عرض مأساة الضحايا في وسائل الإعلام ، دار الكتب القانونية ، دار شتات للنشر والبرامجيات ، كلية الحقوق ، جامعة حلوان ، ٢٠٠٨.

٤. عمرو جمال الدين ثابت، مفاوضات السلام وديناميكية الصراع العربي_ الإسرائيلي، دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، العدد ٤٣.

٢٢. د. عبد الحسين القطيفي ، القانون الدولي العام ، الجزء الأول ، مطبعة الغاني ، بغداد، ١٩٧٠.

٥. وليد أمين طاهر، العدالة الانتقالية، بحث طالب الماجستير ، قسم القانون العام ، كلية الحقوق، جامعة الموصل، ٢٠١٤.

٢٣. د. عصام العطية ، القانون الدولي العام، العاتك لصناعة الكتب، الطبعة الثالثة المنقحة، ٢٠١٠.

http://www.uniraq.org. تاريخ اخر زيارة

٢٧/٤/٢٠١٩ .

٢. بشير عبد القادر المعلم ،العدالة الانتقالية مطلب رئيسي

لتحقيق السلام والمصالحة،ص٣. منشور على شبكة الانترنت على

الرابط الالكتروني الآتي

<http://arabic.alshahid.net/columnists/822>

تاريخ آخر زيارة (١٧/٥/٢٠١٣) .. 11

٣. تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة الدورة الرابعة

والستين،ص١١، منشور بالوثيقة المرقمة A/64/1.

٤. بان كي مون ،مذكرة توجيهية أعدها الأمين العام للأمم

المتحدة،الأمم المتحدة، آذار/مارس/٢٠١٠ .

٥. مروة نظير، العدالة الانتقالية: قراءة مفاهيمية ومعرفية،

الشبكة العربية العالمية ،المركز الليبي للحقوق والحريات منشور على

شبكة الانترنت على الرابط الالكتروني الآتي :

<http://www.globalarabnetwork.com/studies/3979-2011-05-10-18-40-44> .

٦. مدونة طالب الدكتوراه في الفلسفة السياسية فهد بن ناصر

الدرسوني ،مبدأ المصالحة في العلاقات الدولية ،الموسوعة الجزائرية

للدراستات السياسية والاستراتيجية ،١٣/ ابريل /٢٠١٦، منشور

ثالثاً: الرسائل والاطارح الجامعية :-

١. خضر كوا علي دولمي ، دور المحطات التلفزيونية في بناء

السلام ،دراسة ميدانية في كركوك ،رسالة ماجستير ،كلية القانون

،جامعة دهوك، ٢٠١١ .

رابعاً: الاتفاقيات والوثائق الدولية:-

١. اتفاقية لاهاي لعام ١٩٥٤ .

٢. البرتوكول الثاني الملحق باتفاقية لاهاي ١٩٥٤ .

٣. وثيقة مجلس الامن المرقمة E/CN.4/2004/88 .

٤. وثيقة مجلس الامن المرقمة E/CN/4/2006/91 .

٥. وثيقة مجلس الأمن المرقمة

S/RES/1743(2007).

٦. وثيقة مجلس الأمن المرقمة A/RES/60/147؛

٧. وثيقة مجلس الأمن المرقمة

E/CN.4/2005/102/add1.

خامساً: شبكة الانترنت:-

١. الامم المتحدة،دور المجتمع المدني حيوي لنجاح المصالحة

الاجتمعية والوطنية منشور على الرابط الالكتروني الآتي:-

<http://www.ohchr.org/EN/PublicationsResources/Pages/SpecialIssues.aspx>.

تاريخ آخر زيارة (١٦/٤/٢٠١٣).

١٧ _ لجنة شؤون العشائر والمصالحة في محافظة نينوى، منشورة

على شبكة الانترنت على الرابط الالكتروني الاتي: _

[/https://www.refaato.iq](https://www.refaato.iq)

تاريخ اخر زيارة ٢٥/٦/٢٠١٩.

سادسا: _ المصادر باللغة الانكليزية: _

1 John Paul Lederach Civil Society and Reconciliation Conflicyt Transformation the Little book of justice & conflict Good Books Washington 2003845 .

2 The Pew Forum on Religion and Pubic Life U.S Religion Knowledge Survey .Available . http; Pew Forum.org Pubications Survey Religion.pdfat

على شبكة الانترنت ،ص٣ .

<https://democraticac.de/?p=51654>

٧ . نهج الأمم المتحدة في شأن العدالة الانتقالية ،مذكرة توجيهية

أعدتها الأمين العام ،الأمم المتحدة ،آذار ،٢٠١٠، ص١٢ ،بالوثيقة

المرقمة 12_38576 .

٨ . الامم المتحدة ،حقوق الانسان ،مكتب المفوض السامي

لحقوق الانسان ،تقرير للامم المتحدة حول تحرير الموصل يفيد

بوجوب محاكمة عناصر تنظيم داعش لا ارتكابهم جرائم دولية

،منشور على شبكة الانترنت عبر الرابط الالكتروني الاتي:

<http://www.Ohchr.org> . تاريخ اخر زيارة

٢٧/٦/٢٠١٩ .

١٦ _ الناس يولدون أحرار ومتساوون ،الميل الجنسي والهوية

الجنسانية في القانون الدولي لحقوق الإنسان ،الأمم المتحدة، حقوق

الإنسان ،مكتب المفوض السامي ،نيويورك

وجنيف، ٢٠١٣، ص١٩ .